

واجب الحوالة السورية تجده المواطنين الذين فقوا ممتلكاتهم نتيجة الحرب

تاريخ النشر

24 يونيو 2025

اكتب

المستشار ديدر بقر

مستشار قانوني



واجب الحوالة السورية تجده المواطنين الذين فقوا منازلهم وأموالهم نتيجة الحرب منذ اندلاع الحرب في سوريا، تعيش ملايين المواطنين لهائلا فاحشة تمثت في فقدان منازلهم، ممتلكاتهم، مصادر رزقهم، وأهم الجعلي. وفي ظل ما خلفته الحرب من هار، يبرز دور الحوالة كجهة مسؤولة أوف عن ضمان حقوق مواطنيها وإعانة بناء ديارهم. فواجب الحوالة في هذه المرحلة لا يقتصر على حماية الحدود أو حفظ الأمن، بل يتعداه إلى واجب إنساني وأخلاقي وقضائي يقبل في جبر الضرر، وإعانة الكرامة والملكية للمقررين.

ولذا: واجب الحوالة تجده المقررين

1. المتطرف بالحقوق

المتطرف القانوني بأن كل من فقد منزله أو ممتلكاته أو أواله نتيجة الحرب هو مقرر يستحق

التعويض والعناية، دون تمييز.

2. تأمين السكن البديل

من واجب الحوالة تقديم سكن بديل مؤقت أو دائم للذين دُمّت منازلهم، مع ضمان الحد الأدنى من شروط

الكرامة الإنسانية.

3. التعويض المالي

تعويض المواطنين عن الأضرار المادية التي لحقت بمنازهم أو ممتلكاتهم، سندات خدمة أو

تجارية أو زراعية.

4. إلمة الوطن والمج المجتمعي

العمل على إلمة مج المجريين في مجتعهم القومية، أو توفير بدائل عداة إن تعذر الرجوع، مع

توفير خدمات التعليم، الصحة، والعمل.

5. المسألة والعدالة

مسألة كل من ساهم في إلحاق الضرر بممتلكات المواطنين، وضمان عدم تكرار المسألة، عبر إلمات

قانونية وأمنية عداة.

ثانياً: خطة إلمة القرار والتعويض

وضع أسس حقيقية للعدالة، لا بد من تنفيذ خطة وطنية حقيقة لإلمة القرار وتحديد آليات

التعويض، ويمكن أن تتضمن الخطة النقاط التالية:

1. تشكيل لجان وطنية مستقلة

تأسس لجان مؤزبة وفرعية في كل مدقطة يرأسها قضاة وقضاة ممثلين عن الوزارات المدققة، منظمات

المجتمع المدني، وخبراء مهنيين وقضاة.

2. إمداد سجل وطني للمقررين

إشلاء قاعدة بيانات وطنية توفر حالات فقدان المكيك، مصوبة بالوثائق والصور والتقارير

الميدانية، وتشمل جميع أنواع الممتلكات (عقارية، تجارية، زراعية...).

3. استخدام التكنولوجيا في التوثيق

المقدرات على نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وصور الأقمار الصناعية لتحديد مناطق الهار

وتقييم حجم الخسائر بدقة.

4. تصنيف القرار

تحديد أنواع القرار وفق أربع مستويات:

• هار كمي

• هار جزئي

• فقدان وثائق المكيك

• خسائر مالية مباشرة كالسيارات، الآلات، الخزائن، الأشجار المثمرة والحرجية الخصة ()

5. وضع آلية شفافة للتعويض

• تحديد أولويات التعويض بناءً على مستوى الضرر والحدّة.

• توفير خيارات (مالية، عينية، سكن بديل).

• إشلاء منح وطني للتعويض بم داخل وخارج.

6. إشراء قضائي ومجتمعي :

ضمان وجود رقابة قانونية وشعبية على تنفيذ الخطة لمنع الفساد والمحسوبية.

إن إلمة الف للأحباب لا تعد مئة من الحولة بل هو واجب وطني وإنساني وأخلاقي، لا يتحقق

الاستقرار بونه. إن طلاء خطة شاملة لإلمة القرار وتعويض المقررين بالتزامن مع مسار

العدالة الانتقالية هو خطوة ضرورية في طريق الصالحة الوطنية، إلمة البحار، وبناء الثقة بين

الوطن والحولة.



SCAN TO READ

الرجاء النسخة للمقال

اقرأ المقال على الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=1382